Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

2022/0019172/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the note dated 5 January 2022, requesting information to the study on the Impact of the COVID-19 pandemic on human rights of young people, pursuant to the HRC resolution 48/12.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith two different information's as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, March 3rd 2022

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: ohchr-registry@ohchr.org/ imma.guerrasdelgado@un.org/

E.E.47359/22

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 90 00/+41 22 928 92 49 • FAX: +41 22 917 90 08 • E-MAIL: ohchr-registry@un.org/imma.guerrasdelgado@un.org

REFERENCE: OHCHR/TESPRD/Child and Youth Rights Unit/Tel: /+41 22 928 92 49

Subject: Study on the Impact of the COVID-19 pandemic on human rights of young people – Human Rights Council Resolution 48/12

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to all Permanent Missions to the United Nations Office at Geneva and has the honour to refer to Human Rights Council resolution 48/12 on Human rights implications of the COVID-19 pandemic on young people.

In the aforementioned resolution, the Human Rights Council requests the High Commissioner to conduct a detailed study on ways to mitigate the impact of the global pandemic on human rights with regard to young people, including the identification of cases of discrimination against young people in the exercise of their human rights, in particular young women and girls, and highlighting the contribution of young people to the realization of human rights in society during the pandemic, to be submitted to the Council for consideration at its fifty-first session. It also requests that the study be carried out in consultation with and taking into account the views of States and relevant stakeholders, including relevant United Nations agencies, the treaty bodies, the special procedures of the Human Rights Council, national human rights institutions, civil society and representatives of youth organizations.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights would be grateful to receive any relevant information for the preparation of this study. In particular:

1) What are the main challenges that young people face in your country in connection with the COVID-19 pandemic and the response to it? If any age-disaggregated data has been collected in this regard, please include it in your response.
2) What measures is your Government taking to support young people and ensure the full implementation of their rights during and after the pandemic? Please provide examples of policies and programmes adopted to this end, in particular regarding
    - right to work and social security (including, for example, to address the job loss, reduction of working hours, wage cut, etc.);
    - right to education (including in the context of the closure of educational institutions and transition to online learning);
    - right to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health (including with the increase in domestic violence and abuse, anxiety and depression, stress caused by social isolation, etc.);

- right to participate meaningfully in political and public affairs (including in connection with the prohibition of gatherings and transition to online rallies);
- other rights or freedoms.

3) What role have the young people had in COVID-19 response, vaccination and recovery efforts in your country?
4) What measures is your Government taking to value/encourage the role of youth in COVID-19 response, vaccination and recovery efforts?

Information should be sent to Imma Guerras-Delgado, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (e-mail: ohchr-registry@un.org, cc: imma.guerrasdelgado@un.org) by 15 February 2022. The information provided, which should not exceed 5 pages, will be made available on the OHCHR website.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights avails itself of this opportunity to renew the assurances of its highest consideration to all Permanent Missions to the United Nations Office in Geneva.

5 January 2022

تأثير جائحة كوفيد-19 على حقوق الانسان للشباب
قرار مجلس حقوق الانسان 12/48

1- ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب في بلدكم فيما يتعلق بوباء كوفيد-19 والاستجابة له؟ إذا تم تجميع أي بيانات مصنفة حسب العمر في هذا الصدد، يرجى تضمينها في ردكم.

الرد:

واجهت دولة قطر على غرار سائر دول العالم عدة تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية نتيجة انتشار جائحة كوفيد 19 وما فرضته من قيود وما خلفته من آثار على جميع أفراد المجتمع بما في ذلك العمال الوافدين ولا سيما الشباب منهم الذين يمثلون نسبة كبيرة من اليد العاملة الوافدة، وحرصت دولة قطر منذ بداية أزمة كوفيد-19على حماية حقوق الانسان وتوفير الحماية الاجتماعية والرعاية الشاملة لجميع فئات المجتمع دون تمييز، وعملت وزارة العمل بالتعاون مع الجهات المختصة على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية العمال بشكل عام، سواء كانوا قطريين أو غير قطريين، وضمان حقوقهم الأساسية ووضعت سياسة واضحة لضمان الاستجابة العاجلة والتنفيذ الفعلي لهذه التدابير حرصا على القيام بدورها في تطبيق قانون العمل وتوفير اشتراطات السلامة والصحة المهنية داخل أماكن العمل وسكن العمال، مثلما سيتم شرحه ضمن الإجابة عن السؤال (2).

2- يرجى تقديم أمثلة عن السياسات والبرامج المعتمدة لهذا الغرض، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- **الحق في العمل والضمان الاجتماعي (بما في ذلك على سبيل المثال، معالجة فقدان العمل، وتخفيض ساعات العمل، وتخفيض الأجور، وما إلى ذلك)**

الرد:

حرصت الدولة على خلال أزمة كوفيد 19 على توفير الرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع فئات العمال ولا سيما الشباب منهم، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية جميع العمال بشكل عام سواء كانوا قطريين أو غير قطريين، و تنفيذ سياسات استجابة اقتصادية واجتماعية وشاملة للجميع ضمانا لاستدامة الأعمال والوظائف، من خلال الإجراءات التالية:

• اعتماد حزمة من الحوافز المالية لمساعدة القطاع الخاص بقيمة 75 مليار ريال قطري أي حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ضمانا لاستدامة الأعمال والوظائف. من خلال الاعفاء من فواتير الكهرباء والماء لكافة القطاعات ودعم ايجارات المباني. واعتماد عدة برامج لدعم الشركات أهمها برنامج الضمانات الوطنية الذي تم من خلاله تخصيص ضمانات بنكية بقيمة 5 مليار ريال لمنح قروض ميسرة بدون فوائد أو رسوم للشركات الخاصة من أجل مساعدتها على دفع رواتب العمال وذلك بالنسبة للأنشطة والشركات المتضررة من الازمة. وتهدف حزمة الحوافز التي تم اقرارها لفائدة القطاع الخاص الى مساعدة أصحاب العمل على مواصلة دفع الرواتب والأجور بانتظام في مواعيدها.

• تنظيم العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال خلال الأزمة بمجموعة سياسات تم اعتمادها من الدولة. ووضع اشتراطات للاتفاق بين الطرفين على حلول مؤقتة إلى حين تخطي الأزمة بالنسبة للقطاعات التي أجبرت على الإغلاق. مع إلزام صاحب العمل في جميع الأحوال بتوفير الغذاء والسكن التي تعتبر من المبادئ الأساسية للعلاقة بين العامل وصاحب العمل خلال الازمة. والتأكيد على الامتثال التام لأحكام قانون العمل والعقد ودفع جميع أجور العمال ومستحقّاتهم المالية في مواعيدها.

• تقديم الرعاية الصحية المجانية لجميع العمال دون تمييز خلال جائحة كوفيد19. حيث يتلقى جميع العمال العلاج المجاني بصرف النظر عن وضعهم خلال الازمة. دون حاجة الى بطاقة صحية وبصرف النظر عن مخالفتهم لقوانين الإقامة. كما بذلت الدولة جهودا كبيرة لتوفير التطعيم المجاني لجميع العمال الوافدين وحثهم على الحصول على اللقاح من خلال برنامج التطعيم الوطني ضد فيروس كورونا (كوفد19) الذي شمل جميع أفراد المجتمع دون تمييز بما في ذلك العمال الوافدين حيث سجلت قطر واحدا من أدنى معدلات الوفيات في العالم نتيجة لتلك الجهود.

وعملت الوزارة على تكثيف حملات التوعية وتشديد الرقابة والتفتيش على مواقع العمل وسكن العمال الوافدين ووسائل نقلهم حرصا على الالتزام بالاشتراطات الصحية والاجراءات الاحترازية من تفشي الفيروس والتأكد من حصول العمال الوافدين على السكن والغذاء اللائق ودفع أجورهم ومستحقاتهم بانتظام في مواعيدها. كما حرصت الوزارة على تلقي شكاوى العمال الوافدين واستفساراتهم من خلال الخط الساخن على مدار الساعة وخدمات الرسائل النصية وعلى الموقع الالكتروني للوزارة من خلال تطوير منصات الكترونية للشكاوى (تطبيق آمرني، والمنصة الموحدة للشكاوى والبلاغات) فضلا عن تعزيز التعاون والتنسيق مع الجاليات العمالية وممثلي العمال الوافدين من مختلف الجنسيات.

وحرصت وزارة العمل على مراقبة دفع الأجور في الآجال المحددة بواسطة نظام حماية الأجور الذي يضع آلية التدقيق الإلكتروني لضبط المخالفين وتوقيع عقوبات على المنشآت التي تتأخر في دفع الأجور. وتولت الوزارة تحديث نظام حماية الأجور بإضافة خانات محددة لمخصصات الغذاء والسكن وساعات العمل الإضافية بما من شأنه تحقيق أعلى مستوى من الوضوح والشفافية حول كيفية احتساب أجور العمال ورصد الدفعات التي تقل عن الحد الأدنى للأجور. كما تم خلال الأزمة تعزيز المستحقات المالية للعمال وتشديد الرقابة والعقوبات على أصحاب العمل المخالفين حيث تم بموجب المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2020 تعديل المادة (145 مكرراً) من قانون العمل ليصبح صاحب العمل الذي يتأخر عن دفع الأجور في مواعيدها معرضاً لعقوبة بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبالغرامة التي لا تقل عن ألفي ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وخلال فترة إغلاق الأنشطة التجارية والقيود المفروضة لمجابهة جائحة كوفيد19. سرّع قسم حماية الأجور بالوزارة إجراءاته المتعلّقة بفرض الحظر على الشركات التي ترتكب مخالفات عبر منعها من تلقّي خدمات وزارة العمل. كما زاد عدد المخالفات المحالة إلى الشرطة لاتّخاذ الإجراءات اللّازمة بشأنها. وتمّ تعزيز التواصل مع وزارة الداخلية لضمان اتّخاذ التدابير بالسرعة اللازمة فيما يتعلّق بالقضايا ذات الأولوية.

وأصدر البنك المركزي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعليمات للبنوك بإزالة القيود المفروضة على مستخدمي المنازل لفتح حسابات بنكية ليتمكنوا من الاستمرار في تلقي أجورهم وإرسال التحويلات إلى بلدانهم. واستكمالا لهذه المبادرة يتم النظر في اعتماد آلية شبيهة بنظام حماية الأجور (المشار إليه أعلاه). تكون مُخصّصة للعمّال المنزليين. وذلك في إطار المساعي الرامية إلى ضمان حقوق عمال المنازل على قدم المساواة مع سائر العمال الخاضعين لقانون العمل دون تمييز.

وتم في السنوات الأخيرة استحداث قوانين وإجراءات لدعم حقوق العمال الوافدين ومزيد حمايتهم. واعتمدت الدولة خلال أزمة كوفيد19 تشريعات جديدة تعتبر الأولى من نوعها في المنطقة وحققت إنجازات تاريخية ألغت بموجبها نظام الكفالة من خلال إلغاء مأذونيات الخروج. وتسهيل تغيير العمال لوظائفهم وتيسير حركتهم في سوق العمل المحلي لإتاحة الفرصة للعمال الذين تم الاستغناء عنهم بسبب تداعيات جائحة كورونا لإيجاد فرص عمل جديدة بالدولة. واعتمدت دولة قطر حدًا أدنى غير تمييزي للأجور يشمل جميع فئات العمال من مختلف الجنسيات. وشملت الممارسات الجيدة أيضا تعزيز حقوق المستخدمين بالمنازل. وخاصة النساء من خلال اعتماد نموذج عقد عمل جديد لإقرار تدابير حماية إضافية لفائدتهم وموائمة حقوقهم مع سائر العمال الخاضعين لقانون العمل.

كما تم انشاء اللجان المشتركة (القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2019) وتمكين العمال بمختلف فئاتهم العمرية وجنسياتهم (ولا سيما الشباب منهم) من انتخاب ممثليهم بتلك اللجان لإسماع صوتهم والتعبير عن مشاغلهم وعرض شكاواهم ومناقشتها في إطار اللجان العمالية التي برزت أهميتها في ظل أزمة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) حيث إن التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة يتطلب التعاون التام بين جميع الأطراف المعنية والتي تشمل وزارة العمل وأصحاب العمل والعمال.

وقد التزمت الدولة خلال أزمة كوفيد19 بمواصلة برنامج إصلاحات العمل المشار إليها التي ساهمت في تخفيف الضغوط والاثار المترتبة عن الجائحة. وحرصت وزارة العمل خلال الجائحة على التواصل المستمر مع سفارات الدول المرسلة للعمال والملحقين العماليين والشراكة مع الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم حملات توعية واسعة للعمال واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحمايتهم وضمان حصولهم على السكن والغذاء والخدمات الأساسية وجميع مستلزمات المعيشة. فضلا عن تدخل صندوق دعم وتأمين العمال الذي تم إنشاؤه في دولة قطر لضمان دفع مستحقات العامل في حال افلاس الشركة أو تعثرها.

- **الحق في التعليم (بما في ذلك في سياق المؤسسات التعليمية والتحول إلى التعلم عبر الانترنت)**

الرد: ليس من اختصاص وزارة العمل

- **الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (بما في ذلك مع تزايد العنف المنزلي وسوء المعاملة. والقلق والاكتئاب. والتوتر الناجم عن العزلة الاجتماعية. وما إلى ذلك)**

الرد:

حرصت الوزارة على الإحاطة النفسية بالعمال الوافدين (بما في ذلك الشباب منهم) خلال أزمة كوفيد19من خلال خدمة الخط الساخن والرسائل النصية على مدار 24 ساعة لاستقبال شكاوى العمال الوافدين والرد على استفساراتهم وتقديم الدعم والمساندة لهم. وتم تعيين فريق متخصص من الوزارة يعمل خلال 24 ساعة على تلقي الاتصالات والرسائل وباللغات التالية (عربي-انجليزي-هندي-اوردو-فلبيني-نيبالي-مليالم-تاميل-فرنسي-سنهالي).
وأصدرت الوزارة خلال أزمة كوفيد 19. مجموعة من التوجيهات التي يجب على الشركات العاملة في القطاع الخاص اتخاذها في أماكن العمل والسكن لحماية العمال تحت عنوان **"سياسة وزارة العمل بشأن اجراءات التي يجب على الشركات اتخاذها في مكان العمل والسكن لحماية العمال والتخفيف من انتشار فيروس كورونا"**. التي أكدت على ضرورة مراعاة تأثير الأزمة على الصحة النفسية للعمال (على سبيل المثال: القلق بشأن الأمن الوظيفي والدخل. ومن خطر الاصابة بـ COVID 19. وحالة أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية) و تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للموظفين المصابين بعد الشفاء. وتم نشر هذه التوجيهات في الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر). فضلا عن تنظيم حملة **"واعي"** لإعلام أصحاب العمل وتوعيتهم بتلك التوجيهات.

كما حرصت وزارة العمل خلال أزمة كوفيد19 على الرعاية النفسية للمستخدمين بالمنازل. ولا سيما النساء. والتوعية بضرورة الاهتمام بهم وحماية حقوقهم بالنظر إلى أهمية الدور الذي يقومون به خلال الأزمة في الاعتناء بالأطفال وكبار السن وجميع أفراد الأسرة. وتولت الوزارة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تنظيم احتفال على شبكة الإنترنت باليوم العالمي للعمال المنزليين. وخلال هذه المناسبة. تُرجم مقطع فيديو لاستثارة الوعي بحقوق ومسؤوليات العمال المنزليين وكتيّب معلومات للعمال المنزليين ترجم إلى عشر لغات بالشراكة مع منظمة غير حكومية. وإعداد كتيّب معلومات من أجل أصحاب عمل العمال المنزليين باللغتين الإنكليزية والعربية. وتم نشر هذه الأدوات على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والمكاتب الحكومية والاتحاد الدولي للعمال المنزليين.

وعملت الوزارة على تعزيز الشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني. وتولت تنفيذ العديد من المبادرات من أجل تقديم الدعم للعمال الوافدين. منها **مبادرة " عيدنا واحد"** بمناسبة الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى المباركين. التي تم خلالها توزيع عشرات آلاف السلال الغذائية ومواد لتعزيز الوقاية من فيروس كورونا في عدة مناطق. ولفائدة نزلاء الحجر الصحي من أبناء عدة جاليات مقيمة في قطر من أجل ترسيخ التعاون والتكاتف مع أفراد وأسر الجاليات داخل الدولة ومشاركتهم بهجة العيد.

ولتمكين العمال الذين يخضعون للعزل من التواصل مع أقاربهم في بلادهم. تولت وزارة العمل امداد مدينة مكينس العمالية بأجهزة كمبيوتر على دفعتين يصل عددها إلى 1136 جهاز وذلك عبر مبادرة "التواصل الأفضل" بالتعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات. والهلال الأحمر القطري .

- **الحق في المشاركة الهادفة في الشؤون السياسية العامة والعامة (بما في ذلك فيما يتعلق بحظر التجمعات والانتقال إلى التجمعات عبر الانترنت)**
- **حقوق وحريات أخرى**

الرد: ليس من اختصاص وزارة العمل

3- ما هو الدور الذي قام به الشباب في جهود الاستجابة والتطعيم والتعافي من فيروس كورونا في بلدكم؟

الرد:

حرصت الدولة على تقديم الرعاية الصحية المجانية لجميع العمال دون تمييز خلال جائحة كوفيد19 بما في ذلك الشباب، حيث يتلقى جميع العمال العلاج المجاني بصرف النظر عن وضعهم خلال الازمة، دون حاجة الى بطاقة صحية وبصرف النظر عن مخالفتهم لقوانين الإقامة. كما بذلت الدولة جهودا كبيرة لتوفير التطعيم المجاني لجميع العمال الوافدين وحثهم على الحصول على اللقاح من خلال برنامج التطعيم الوطني ضد فيروس كورونا (كوفد19) الذي شمل جميع أفراد المجتمع دون تمييز بما في ذلك العمال الوافدين.

وقد شاركت جميع فئات المجتمع بكثافة (بما في ذلك العمال الوافدون الشباب) في برنامج التطعيم الوطني، وحققت دولة قطر نسبة استجابة عالية لجهود التطعيم والتعافي ممن فيروس كورونا حيث تلقى أكثر من 85٪ من السكان حتى الآن كلاً من الجرعة الأولى والثانية من لقاح كوفيد-19 وبدأت وزارة الصحة العامة في إعطاء جرعات معززة لجميع الأفراد بعد ستة أشهر من تلقي جرعتهم الثانية من اللقاح. وسجلت قطر واحدا من أدنى معدلات الوفيات في العالم نتيجة لتلك الجهود.

وحرصت وزارة العمل خلال أزمة كوفيد19 على تعزيز الشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني التي يشارك فيها الشباب المتطوعون بكثافة، وتم تنفيذ العديد من المبادرات بالتعاون مع قطر الخيرية والهلال الأحمر القطري من أجل التوعية وتقديم الدعم والمساندة للعمال الوافدين وتشريكهم في جهود الاستجابة والتطعيم والتعافي من فيروس كورونا، وقد ساهم الشباب المتطوع العامل في تلك الجمعيات في إنجاح المبادرات المشار إليها ومن أهمها:

-التعاون مع "قطر الخيرية":

- توزيع منشورات توعوية وحقائب صحية في مواقع سكن العمال والعزب والمناطق الخارجية
- توفير مواد غذائية في المنطقة الصناعية
- **إطلاق مبادرة " عيدنا واحد"** بمناسبة الاحتفال بعيدي الفطر والأضحى المباركين، تم خلالها توزيع عشرات آلاف السلال الغذائية ومواد لتعزيز الوقاية من فيروس كورونا في عدة مناطق، ولفائدة نزلاء الحجر الصحي من أبناء عدة جاليات مقيمة في قطر من أجل ترسيخ التعاون والتكاتف مع أفراد وأسر الجاليات داخل الدولة ومشاركتهم بهجة العيد.

- التعاون مع الهلال الأحمر القطري: لتوفير الدعم والاحتياجات الأساسية للعمال في مناطق العزل الصحي وتوفير المواد الغذائية والوجبات اليومية اللازمة لسكان المنطقة الصناعية، وكذلك لتمكين العمال الذين يخضعون للعزل

من التواصل مع أقاربهم في بلادهم من خلال برنامج التواصل الأفضل المشار إليه، بالتعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات.

4- ما هي التدابير التي تتخذها حكومتكم لتقدير / تشجيع دور الشباب في جهود الاستجابة والتحصين والتعافي من فيروس كورونا المستجد؟

الرد:

تحتفل الوزارة باليوم العالمي للعمال الموافق ليوم 1 مايو من كل عام والذي يعتبر تكريما لجميع العمال عمّا يقومون به من جهود ونظرا لما يحظون به من اهتمام لدى الدولة باعتبارهم شريكا في النهضة التنموية بدولة قطر. وأعربت الوزارة بهذه المناسبة عن عميق امتنانها وتقديرها للعمال (ولا سيما الشباب منهم) الذين ساهموا في جهود الدولة الحثيثة الرامية إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية وضمان حماية العمال من الآثار المترتبة على أزمة كوفيد19.

وخلال فترة إغلاق الأنشطة التجارية والقيود المفروضة لمجابهة جائحة كوفيد19، نظمت الوزارة يوم 1 مايو 2020 بمناسبة الاحتفال بيوم العمال العالمي اجتماعا "عن بعد" مع قادة الجاليات الوافدة في دولة قطر والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب وعدد من القيادات العمالية الدولية. وقد شارك في الفعالية ممثلو الجاليات الهندية والبنغالية والنيبالية والأفريقية بتقديم تجارب ومبادرات مكاتب الجاليات الوافدة المعنية المتعلقة بتلبية احتياجات العمال. وفي كلمته أمام قادة الجاليات وممثلي العمال، قال السيد أمبيت يوسون، الأمين العام للاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب أن وزارة العمل واللجنة العليا للمشاريع والإرث "تبذلان قصارى جهدهما لضمان صحة وسلامة العمال والتأكد من دفع أجورهم واستحقاقاتهم. كما شارك في الاجتماع الذي عقد "عن بعد" السيد هوتان هومايونبور، مدير مكتب منظمة العمل الدولية في دولة قطر، وشهد الحدث كلمات مسجلة لقادة الاتحاد الدولي لعمال المنازل والاتحاد الدولي لعمال النقل وشبكة الاتحادات الدولية واتحاد النقابات الدولي.

وتقديرا لدور العمال في انجاز مشاريع كأس العالم لكرة القدم 2022، كشفت اللجنة العليا للمشاريع والإرث، خلال الاحتفال باليوم العالمي للاجئين، الذي أقامته بعثة الأمم المتحدة للمهاجرين بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية، عن مبادرة لتعويض الآلاف من العمال، ممن تعرضوا للاحتيال في بلدانهم، ودفعوا رسوم توظيف مقابل حصولهم على عمل في قطر في مشاريع اللجنة ومشاريع أخرى، حيث سيتم تخصيص 28 مليون دولار كتعويضات لهؤلاء العمال.

The State of Qatar and the Rights of Youth

COVID-19 Pandemic

Introduction:

The State of Qatar is committed to humanity and their rights as defined by the International Human Rights treaties that were acceded and had the power of law. The country aims to promote equality and provide social justice for all citizens and residents (immigrants) living in the country. The government showed interest in youth since 1972 when Youth Welfare Administration was established that was reformed over the years to become part of the Ministry of Youth and Sport to reserve the right and welfare of young people in the country. According to the Youth Development Index 2020; the State of Qatar achieved a great progress ranking second in the Arab world and 32nd out of 181 countries globally.

During the pandemic, the State of Qatar managed COVID-19 without a full lockdown or curfew. According to the International Covenant on Civil and Political Rights, the suspension of some rights for a limited time is acceptable for public health emergency reasons, if necessary, and based on scientific evidence, free from discrimination when applied, and governed by indicators that, once achieved, will allow the lifting of restrictions. These measures were implemented at the beginning of the pandemic, later, the restriction measures were lifted and managed to keep the balance between the health and safety of the population and the continuity of normal life. The government took actions to ensure the youths' right to mobility, work, education, health, and freedom of speech especially in the unprecedented crisis of the COVID-19 pandemic.

The age of "Youth" differs from one country to another. The United Nation (UN) defines "Youth" as "those persons between the ages of 15 and 24 years"[1]. It includes teenagers and young adult. This report adopts the UN's definition of youth and aims to describe the youth right and contribution in the State of Qatar during the Novel Coronavirus (COVID-19) pandemic.

Challenges Faced by the Youth During the COVID-19 Pandemic:

The youth in Qatar faced multiple challenges during the pandemic like most of the youth around the world, especially with the country's adoption of certain measures, such as the shifting from in-person learning to online learning, working from home, closure and caping of entertainment activities, and others that affected the normal life of youth and had a toll on youth's performance, health, and security. The state ensured that COVID-19 measures were lifted as soon as it was safe to enable the youth to resume their activities as normal as possible without interruption to their work and education.

Promoting and Protecting the Rights of Youth in the Context of National Efforts to Combat the COVID-19 Pandemic:

Right to work

Considering the economic repercussions of the COVID-19 pandemic and the impact of the adopted restriction measures on businesses, the state, like many other countries, provided a support package where soft loans were provided to the affected companies to support wages and rent, with a payment period over three years, in return for the principal amount only in the event of payment during the granted period. The program was strengthened and extended with the aid of the government to cover the largest number of affected companies and to ensure that workers in the private sector continue receiving their wages. The Central Bank put in place the appropriate mechanism to encourage banks to postpone loan installments for a certain time. There was an exemption of food and medical goods form customs duties for a certain period if this is reflected

in the selling price to consumers. Also, the government exempted several sectors from electricity and water bills for a certain period. In addition, exemption from rents for logistic areas and small and medium industries were implemented for a certain period.

At the beginning of the pandemic, the state Imposed some restrictions on business activities for a limited time. Currently, most activities are open with active surveillance and proper public health measures in place to control the diseases transmission in the community. The state put plans in place to control any spread of COVID-19 with limited to no restrictions on businesses.

Right to Education

Education is one of the State of Qatar's priority and critical to achieve goals of the human development pillars toward the Qatar National Vision 2030. Amidst the COVID-19 pandemic, the country had made enamors efforts to support the education sector overcome the challenges posed by the COVID-19 pandemic to ensure the educational process continued smoothly, and sufficiently. The state adopted certain measures, along with the public health measures from masking, safe distancing, and personal hygiene to ensure the continuity of the learning processes and protect the youth right to education. These measures were in accordance with the Alert System adopted by the country that considered the epidemiological situation in the country. The measures included online learning, blended learning, and 100% attendance based on several KPIs that were monitored regularly.

Tremendous efforts have been devoted to ensuring students accessibility to a large range of resources and materials in order to have a better learning experience although the distance mode of study was implemented, such as launching two TV channels and a YouTube channel to run different classes recordings. In addition, the government launched a distance learning portal "Mzeed Educational Platform" with its various digital and interactive sources to maintain distant learning services, and other well-known secured interactive platforms to support the delivery of distance learning as alternative options for schools to pursue. When the pandemic situation was stabilized, the government adopted the blended (Hybrid) learning in all stages of education across public and private schools, preschools, and the higher education institutions to allow a gradual return to the normal school life. As the COVID-19 transmission in the community reduced, the restriction measures on schools and universities were lifted allowing 100% attendance. On the other hand, the education of individuals with disabilities and special needs continued without restriction to ensure they receive the type of care and assistance they require without any obstacles.

The government spared no efforts to ensure the continuity of education during the different COVID-19 waves and adopted different measures such as the bubble system, and the rotating attendance, as well as giving the student the chance to choose between online and in-person attendance, mainly during the current wave. This decision was followed by extensive efforts that were carefully held to monitor the impact of the increased physical attendance at schools on the course of the epidemic that led to returning to 100% attendance with intensive public health measures in place, including vaccination, testing, contact tracing, etc to ensure the students safe return to the education facilities.

Right to Health

The state of Qatar believes that every human has the right to health, and it is committed to providing its population with the healthcare needed. During the COVID-19 pandemic, Qatar developed and adopted a national response action plan that was based on Qatar's standing emergency

preparedness plans and incorporates valuable insights and lessons identified and applied elsewhere in the World. The plan applies an all-hazards approach and the principles of emergency risk management; and covered the whole of society in Qatar. The plan consisted of four stages, starting with preparedness to continuity and recovery phases.

Qatar's public healthcare system is accessible at a subsidized rate through a government-issued health card, which entitled them to access all public healthcare services and medication. Emergency services, essential and mandatory vaccination, are universally accessible and free of charge. At the beginning of the pandemic, outpatient visits to many private healthcare centers and clinics were suspended and replaced with virtual or tele-consultations, except for urgent and emergency services. The suspended healthcare services included high-risk services that could not guarantee safe distancing, such as dental, or elective services such as plastic surgery. Essential healthcare services remained and were provided at designated COVID-free hospitals and through virtual consultation. During the 2nd and 3rd wave, the country adopted a comprehensive approach where all services remained operational, but the services provided was changed by adopting innovative technologies to ensure the essential services are provided without any obstacles.

The state prioritized the health and wellbeing of people with disabilities. During the pandemic, the government ensured that people with disabilities and special needs were well informed about the COVID-19 situation and the measures to protect themselves from COVID-19 infection by publishing specific guidelines and providing media messages that are accessible to people with disabilities. Accessibility to urgent and emergency services made easier by establishing a dedicated hotline that is operational 24/7. The government also provided dedicated areas for people with special needs suffering from COVID-19 to ensure they are provided with the proper healthcare that is tailored to their needs.

Mothers and children were given a priority as they are another vulnerable group that could face specific challenges during the pandemic. There are many initiatives from different governmental and non-governmental agencies to assess women with work, health and education. During COVID-19 outbreaks, the government designated hospitals for COVID infected and non-infected pregnant women to ensure their continuity of care during the various stages of pregnancy. The well-women, well baby, antenatal care, and vaccination clinics were operational at the primary care centers during the pandemic. A hotline was established for urgent care and to provide mental health support to the population whenever and wherever needed.

Right to Freedom of Expression

The State of Qatar respected the right to freedom of expression and access to information. The government launched a dedicated website where information on COVID-19 is continuously available. The website includes preventive measures to be taken to prevent COVID-19 transmission to protect the community. The government agencies were committed to conducting regular press conferences to counter misinformation and ease public fear with reliable information. The state has also pursued transparency in handling the crisis by publishing daily detailed statistics on COVID-19.

During this time, the State of Qatar has actively sought to ensure the vulnerable population's needs were addressed. Sign language is used in conferences and programs covering the latest COVID-19 developments. Various multilingual radio stations devoted their programs to raise awareness among residents (immigrants). An emergency service for the deaf was available to ensure rapid

response to their calls and facilitate access to information. The state is committed to sharing information with the public to curb the spread of false and misleading information.

The government ensured the right of speech for the youth where no restrictions on social media were imposed. Youth can express their opinions while remain respectful and in accordance with the laws controlling the spread of rumors and inaccurate information that might cause public panic and unrest.

Rights to Freedom of Mobility and Privacy

At the beginning of the pandemic, the country implemented restrictions on entry through seaports and airports to prevent infection transmission in the country. For instance, the entry of wooden ships and cruise ships was restricted. All incoming flights were suspended temporarily, except for air cargo and transit flights. The decision considered the right of individuals to leave the country if their destination airport was operational. Since then, the state adopted a "Travel and Return Policy" that respected the right to freedom of mobility. The policy adopted testing and quarantine measures based on the epidemiological situation in the port of origin and the travelers' vaccination status. The policy ensured that the ports remained operational although the state went through 2 waves after the implementation of this policy.

The measures adopted by the government for quarantine, isolation, and area closures complied with human rights. The area closure measures were implemented at the beginning of the pandemic for a limited period and without discrimination. It considered when implemented the availability of essential human needs such as access to health and medical care services and food services. However, the government set in place measures to control any future waves without the closure of any area. The quarantine and isolation period were set considering the available data and studies on the virus incubation and infectious period, as well as the vaccination status. the government allocated several facilities for quarantine and isolation purposes.

Throughout the pandemic, Qatar adopted and modified surveillance policies, which focused on extensive contact tracing to detect positive cases and provide them with the necessary health care to improve their recovery chances and limit the virus's transmission. The COVID-19 testing, and medical care provided to infected cases were free of charge to all without discrimination.

Like most countries, Qatar launched a mobile application (Ehteraz app) to identify disease transmission chains and alert individuals and the health authority to expedite medical support and prioritize testing. It can also track those under quarantine to ensure that they abide by the quarantine rules. The application follows the state's regulations and legislation as per the Council of Ministers' Resolution No. (18) of 2010 on the Implementation of e-Government Policies and the Law No. (13) of 2016 on Personal Data Privacy. Ehteraz app was used throughout the period of the pandemic and was updated regularly to include the health status, vaccination status, recovery, and the latest test. Visitors from around the world can download the app and use it to enter different premises and areas in Qatar.

The Role of Youth in Combating the COVID-19 Pandemic:

Community involvement and volunteering are crucial for the response to any public emergency situation, including the COVID-19 pandemic. Since the beginning of the pandemic, young adults played essential role in supporting the government entities to control the COVID-19 transmission in the community. Many young adults participated in the volunteering programs around the

country. The government in collaboration with the community organizations launched a national volunteering campaign that aimed to bring together all the efforts of voluntary organizations and associations under one umbrella and include youths who have interest in volunteering to support the government and community to combat the pandemic.

Ever since, the volunteer work continued to be active throughout the period of the pandemic until now by providing the needed support to targeted groups and institutions. The volunteer work sustained its vast contribution at supporting healthcare services in quarantine, isolation, vaccination facilities, and the country's major events. The volunteers accomplished a vast majority of duties including supporting the COVID-19 awareness campaign by using different languages to reach multinational residents living in Qatar and ensure that everyone has access to the information. They also assisted the hotline service to answer queries about the disease and help the public in everything related to the COVID-19 pandemic. The State of Qatar has supported the frontline workers and volunteers by providing training, awareness, and medical attention. The system was designed to encourage the healthcare workers to take multiple breaks and decrease the workload on the frontline workers to make them sustain the long-term battle with the pandemic.

Government Appreciation of the Youth's Volunteering Work During the Pandemic:

Youths volunteering work during the pandemic was always appreciated through media, and in events. During the Qatar National Day 2020 annual parade, Qatar celebrated the day by thanking medical professionals and volunteers. They led the march and the country's leader His Highness Sheikh Tamim Bin Hamad Al-Thani, the Amir and all attendees stood up and applaud them in appreciation for the tremendous work and efforts to save lives and control the spread of the pandemic within the community.